

اعتبر ما قاله ادعاءات لا أساس لها من الصحة

الطريجي: عرض حديث دشتي في جنيف على مكتب المجلس لمناقشته واتخاذ الإجراءات الدستورية والقانونية



د. عبدالله الطريجي

طالب النائب د.عبدالله الطريجي بعرض حديث النائب د.عبدالحاميد دشتي الذي ادلى به في إحدى الندوات التي عقدت في مدينة جنيف السويسرية على مكتب المجلس لمناقشته في جميع زواياها وتقصي الحقيقة فيما ادعاه النائب دشتي من ادعاءات كاذبة واتخاذ كل الإجراءات الدستورية والقانونية. وجاء نص طلب النائب الطريجي كالتالي: أثناء إحدى الندوات التي عقدت في مدينة جنيف (الاتحاد السويسري) بتاريخ 2015/9/22، ادلى

عبدالحاميد دشتي عضو مجلس الأمة ورئيس لجنة حقوق الإنسان بحديث ادعى فيه ان المسؤولين في الكويت يعرضون المتهمين للتعذيب، وذلك بقوله: «لا يجوز تعريض أي متهم للتعذيب، والا اعتدوا الآن استقويتوا، شفتوا في السعودية يصير قمت للناس ومحد تكلم، تعذيب يتم في الكويت». وقال الطريجي: ان هذا الادعاء كذب محض ولا اساس له من الصحة وتشويه لسعة الكويت في المحافل الدولية ولجان حقوق الانسان العالمية

وافترأ على الاخ نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ومنتسبي وزارة الداخلية في الكويت التي يحظر دستورها تعريض أي انسان للتعذيب او للمعاملة الحاطة بالكرامة، كما ان ما تفوه به دشتي بمس بصورة مباشرة دولة عربية شقيقة، فالمملكة العربية السعودية لا يقبل أي مواطن التطاول عليها او التعرض لها أو المساس بها من قريب أو مع بعد، ويتنافى كذلك مع الصفة الدستورية لعضو مجلس الأمة كمثل للشعب الكويتي الذي يكن

اقترح تخصيص عدد مناسب من البعثات لخريجي أقسام الرياضيات والإحصاء والاقتصاد عسكر: إجازة مرافقة مبتعثة لقريب الطالبة الكويتية غير المتزوجة من الدرجة الأولى أو الثانية



عسكر العنزي

تقدم النائب عسكر العنزي بثلاثة اقتراحات برغبة جاء في مقدمة الأول منها ما يلي: وفقا لدراسات وزارة التعليم العالي والمكاتب الثقافية في مختلف دول العالم عن ارتفاع الأسعار والتضخم، وبما أن المجازين دراسيا خارجيا براتب مخصص للزوجة والأبناء للعمليات الأجنبية حدث ان هذا القرار يترك متبعثي الديوان ويرفق التزامهم المالية. وسوف مخصصات (للمجاز إجازة دراسية خارجية مع راتب كامل) ومخصصات للزوجة والأبناء للمبتعث والمجاز خارجيا براتب طلبة البكالوريوس والدراسات العليا وصرف بدل تذاكر للمجاز دراسيا خارجيا مع راتب للمبتعث والمرافقين ومكافأة النفوق وصرف بدل ملابس ومعدات أكاديمية في أول سنة دراسية أكاديمية. ويتحمل الديوان رسوم الدراسة لطلبة الماجستير والدكتوراه من هم مبتعثين أسوة بوظفي وزارة الصحة كالأطباء والطب المساعد المبتعثين عن طريق ديوان الخدمة المدنية. وفي اقتراح ثان قال عسكر العنزي: تعاني

إلغاء قرار ديوان الخدمة المدنية بشأن تعديل آلية صرف الرواتب بتعديل صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية



طريق ديوان الخدمة المدنية فالتالي يصرف له مخصص من الديوان عن طريق المكاتب الثقافية من غير راتبه الذي يصرف له. ونص الاقتراح على إلغاء قرار ديوان الخدمة المدنية الصادر في 8 يناير 2015 بشأن تعديل آلية صرف الرواتب بتعديل صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية حدث ان هذا القرار يترك متبعثي الديوان ويرفق التزامهم المالية. وسوف مخصصات (للمجاز إجازة دراسية خارجية مع راتب كامل) ومخصصات للزوجة والأبناء للمبتعث والمجاز خارجيا براتب طلبة البكالوريوس والدراسات العليا وصرف بدل تذاكر للمجاز دراسيا خارجيا مع راتب للمبتعث والمرافقين ومكافأة النفوق وصرف بدل ملابس ومعدات أكاديمية في أول سنة دراسية أكاديمية. ويتحمل الديوان رسوم الدراسة لطلبة الماجستير والدكتوراه من هم مبتعثين أسوة بوظفي وزارة الصحة كالأطباء والطب المساعد المبتعثين عن طريق ديوان الخدمة المدنية. وفي اقتراح ثان قال عسكر العنزي: تعاني

الطالبة الكويتية غير المتزوجة من عائق يمنعها من مواصلة تعليمها، وذلك لأن إجازة مرافقة مبتعث تعطى فقط للزوج دون أي من أقربائها من الدرجة الأولى أو الثانية، وإيماننا بأهمية التعليم وضرورة تسهيل أمور المبتعثين وخصوصا الطالبات وامتنانا لتعاليم ديننا الحنيف، مطالبا منح إجازة مرافقة مبتعثة للطالبة الكويتية غير المتزوجة لقريبها من الدرجة الأولى أو الثانية.

وقال في اقتراحه الثالث: إنه وفي الوقت الذي تتناول فيه القوانين والتشريعات في الدول المتقدمة دور الكويت ووزارة التعليم وبإذات لدى هيئات الرقابة في الشركات التجارية والصناديق التامينية نجد الدول العربية ومنها الكويت لا تعطي للاكتواري ما يستحقه من اهتمام، حيث يوجد في تلك الدول اكتواري واحد لكل خمسة ملايين نسمة بينما في الدول الغربية هناك 16 اكتواري لكل مليون نسمة. وفي ضوء ما اتضح لنا من مناقشة الميزانية

التخطيطية مؤسسة التامينات الاجتماعية من عدم تمكن وزارة المالية من التأكد من سلامة تقديرات الابعاء التمويلية التي تقدرها المؤسسة والتي تتحملها الخزنة العامة والمرتبطة على تنفيذ القوانين التي توفر خدمات تامينية جيدة، حيث تدرج التقديرات الواردة من المؤسسة كما هي دون فحص أو دراسة من قبل وزارة المالية نتيجة لعدم وجود خبراء اكتواريين لدى الوزارة يتولون التأكد من سلامة التقديرات. ونص الاقتراح الثالث على تخصيص عدد مناسب من البعثات الخارجية في الدول المتقدمة دور الكويت ووزارة التعليم وبإذات لدى هيئات الرقابة في الشركات التجارية والصناديق التامينية نجد الدول العربية ومنها الكويت لا تعطي للاكتواري ما يستحقه من اهتمام، حيث يوجد في تلك الدول اكتواري واحد لكل خمسة ملايين نسمة بينما في الدول الغربية هناك 16 اكتواري لكل مليون نسمة. وفي ضوء ما اتضح لنا من مناقشة الميزانية

الغانم هنا نظراءه في الصين ونيجيريا وقبرص وتوفالو بالأعياد الوطنية



مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بقرقيات تهنئة إلى كل من رئيس المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني في جمهورية الصين الشعبية تشانغ ده جيانغ، ورئيس مجلس النواب في جمهورية نيجيريا الاتحادية يعقوب دوغارا ورئيس مجلس الشيوخ أولوبوكولا أوبوكر سراكى، ورئيس مجلس النواب في جمهورية قبرص بيانلاكيز ل.أوميرو، وذلك بمناسبة الأعياد الوطنية لبلادهم. كما بعث الغانم برقية تهنئة إلى رئيس البرلمان في توفالو «أوتونييلو ناوتليمالي توسي»، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

نزع فتيل الخلافات داخل الاتحاد وإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح الخرينج يطالب الصبيح بتنفيذ الحكم القضائي بحق اتحاد عمال الكويت



مبارك الخرينج

طالب نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية د.هند صبيح الصبيح بالعمل على تطبيق الحكم القضائي الصادر بحق اتحاد عمال الكويت والذي اصبح واجب التنفيذ والتطبيق بصدور الحكم. وأكد الخرينج أن أحكام القضاء واجبة التنفيذ لأنها صادرة باسم صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، فضلا عن أنها أخذت مراحلها من البحث والتحقيق من قضاة نكث لهم الاحترام والتقدير ومن قضاء نزيه وشامخ نعتز به. مؤكدا أن الأخت وزيرة الشؤون مع تطبيق القانون والأحكام القضائية كما عهدناها من أرائها في العمل. واعتبر الخرينج أن تطبيق الأحكام الصادرة بشأن اتحاد العمال تنزع فتيل الخلافات داخل الاتحاد وتعيد الأمور إلى نصابها الصحيح الذي أكدته الأحكام القضائية الصادرة بذلك.

الدويسان للصبيح: ما أقل الوزارات التزاما بخطة التنمية؟



فيصل الدويسان

وجه النائب فيصل الدويسان سؤالا إلى وزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية مستفسرا فيه عن أكثر وأقل الوزارات التزاما بخطة التنمية إضافة إلى بيان نسبة كل جهة حكومية من الإنجاز المحقق ونسبة التعثر في تنفيذ الخطة وكشف بأسماء المشرفين الذين تم اتصاؤهم لتعثرهم في تنفيذ الخطة.

الهاجري: دول الخليج والسعودية خطوط حمراء على إيران ألا تتعداها

واهية، مخاطبا إياها بقوله «ليست خلية العبدلي في الكويت ببعيدة حتى تتحدثوا عن الديمقراطية ومد جسور الثقة بين جيرانكم»، أي ثقة وأي ديموقراطية يتحدث عنها إيران وروحاني؟!

وأضاف الهاجري ان إيران آخر من تتحدث عن الاهتمام بالحجيج فهم لهم تاريخ طويل في إشارة المشاكل بالحج، كما أن السلطات السعودية قامت بواجبها على أكمل وجه وشكلت لجنة تحقيق علنيا للوقوف على أسباب الحادث وعدم تكراره مرة أخرى وفي انتظار نتائج التحقيق. وطالب إيران ومسؤوليها بعدم التطاول على جيرانها من دول الخليج وخاصة السعودية، ويكفيها إثارة القلاقل والفتن في المنطقة، مستنكرا أن يتحدث روحاني عن الديموقراطية، ألم تنظروا إيران وحزبها ماذا يفعلون في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ولم يسألوا أنفسهم ماذا فعلوا في العراق ولبنان وسورية واليمن؟! وجسد الهاجري تحذيره لإيران وأزلامها من التطاول على دول الخليج والمملكة ومحاوله زرع بذور الفتنة بين شعوب المنطقة وإثارة الفوضى، من أجل زعامة

رفض مقرر لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية النائب ماضي الهاجري ما جاء على لسان الرئيس الإيراني حسن روحاني خلال كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخرا، مشيرا إلى أن كلمته حملت اتهامات للمملكة العربية السعودية بشأن التقصير في تنظيم شعائر الحج، ومؤكدا في الوقت نفسه أن الحوادث الأليم الذي وقع للحجيج في منى ما هو إلا قضاء وقدر، وليس للمملكة دخل فيه وليست مسؤولة عن هذا الحادث. وحذر الهاجري في تصريح صحافي إيران ومسؤوليها من استفغال مأساة منى سياسيا، مؤكدا أن هناك خطوطا حمراء وهي دول الخليج وتحديدا المملكة العربية السعودية وعلى إيران ألا تتعدى تلك الخطوط الحمراء، فالمملكة العربية السعودية تبذل جهودا حثيثة من أجل خدمة الحجيج وتنظيم مناسك وشعائر الحج.



ماضي الهاجري

براك النون: نجاح المملكة في تنظيم الحج مصدر اعتزاز للمسلمين



د.براك النون

جانب هذه التوسعات الهائلة وتأمين كل ما يحتاج اليه الحاج والمعتمر من خدمات غذائية وطبية ومواصلات. وأضاف: إن شهادات الحج بحق المملكة وما وفرته لهم من سبل الراحة والأمان والتنظيم تؤكد ان المملكة تسجل نجاحات مشهودة في القيام بمهمتها السامية وهي خدمة بيت الله الحرام وضيوفه من مختلف بلدان العالم، وهي بالتاكيد شهادات حق وعرفان وامتنان للمملكة وقباداتها، هذه البلاد التي شرفها الله تعالى لتكون حلقة الرحمة والامان والتنظيم تتوجه اليها يوميا ملايين الوجة والأفواج وتزورها كل عام ملايين الغظمى من تقديم الخدمات الامنية واللوجستية للملايين الزوار وبشكل دائم، التي

تحت بند منع التاشيرات ومنع الكفالات، وكذلك وضع قيود أمنية على عاملتها بإدراج اسماؤهم ضمن قائمة ممنوعين، تحت بند التحقيقات، وأرفق الخالد إحصائية بعدد الشركات التي تم إحالتها للحيازة العامة. وأضاف الحريجي أن الوزير الخالد ذكر أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتتولى التفتيش من جانبها على الشركات، وإذا تبين أن البعض منها وهمي وهي غير قائمة تقوم بإحالتها إلى الإدارة العامة للتحقيقات لتسجيل قضايا ضدهم، ثم تقوم وزارة الداخلية بوضع القيود على تلك الشركات وعاملتها على النحو السالف ذكره.



عبدالله المعيوف

المعيوف: ما صحة تثمان 10 مزارع بالفورة و1500 بالعبدلي؟

2- ما الإجراءات التي اتخذتها الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية لإجراء تثمان المزارع المذكورة يرجى تزويدي بالمستندات الدالة؟ 3- هل تم تشكيل لجنة مختصة تقوم على عملية التثمان للمزارع يرجى تزويدي بكشف تشكيل اللجنة وأسماء أعضائها؟

1500 مزرعة) بالعبدلي رغم أن هذه المزارع من أملاك الدولة، مطالبا تزويده بالاتي: 1- ما صحة هذه المعلومات وإذا كانت الإجابة بالإيجاب فما السند القانوني الذي يسمح لهيئة بتثمان مزارع ترجع ملكيتها للدولة يرجى تزويدي بالمستندات اللازمة؟

وجه النائب عبدالله المعيوف سؤالا إلى وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير قال في مقدمته إنه نعى إلى علما أن هناك معلومات تفيد بأن الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية قامت بتثمان 10 مزارع بالفورة بمبلغ (150 مليون دينار) وكذلك النية لتثمان

أشاد بسرعة تجاوب وزير الداخلية وردة على سؤاله البرلماني حول مواجهة تجار الإقامات بالبلاد الحريجي: إحالة 336 شركة من أصل 1368 وهمية تؤكد الانتقائية في تحويل تجار الإقامات إلى النيابة



سعود الحريجي

أكد النائب سعود الحريجي أنه وجه سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد عن الشركات المتهمة بالتجارة بالإقامات ومدى وجود تنسيق وتعاون بين وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بشأن مواجهة تجار الإقامات في البلاد، وأشاد الحريجي بسرعة تجاوب الوزير الخالد والإسراع في رده على السؤالا. وتعلقا على رد الوزير الخالد قال النائب الحريجي في تصريح صحافي: إن الإجراءات المتبعة لمواجهة تجار الإقامات في البلاد لم تكن كافية בכج أضعاف تجار الإقامات وليس ادل

في رده أن هناك تنسيقا وتعاونا بين وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بشأن مواجهة تجار الإقامات في البلاد، حيث يتم البحث والتحري عن الشركات الوهمية، وفي حال التأكد من أنها غير قائمة يتم إرسال اسمائها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للتفتيش على تلك الشركات، وفي حال أسفر تفتيشها عن أنها شركات غير قائمة وأصحابها من تجار الإقامات، فيتم إحالتها وأصحابها من قبل الوزارة إلى النيابة العامة وتسجيل قضايا ضدهم وتوضع قيود أمنية على هذه الشركات، وإدراجها ضمن قائمة ممنوعين،

على تزايدها من كثرة العمالة السائبة، وتسأل الحريجي: هل يفعل منذ 11 سنة لم يتم التخلص من هذا الملف ومعالجته؟ خاصة ان هناك تنسيقا وتعاون مع وزارة الشؤون فلا بد من قصور عند أحد الطرفين. وتابع الحريجي: نعي إلى علمنا أن التحقيق والتحويل للنيابة العامة فيه انتقائية وخذ على سبيل الذكر 1368 شركة وهمية بحول منها فقط 336 شركة ولم يصلنا جواب عن الباقي ما مصيره؟ وتمنى الحريجي أن يصله توضيح من الوزير الخالد بهذا الشأن. وذكر الحريجي أن الوزير الخالد أوضح